مجتمع

الجزائر: ضرورة إصلاح النظام الصحي

أكد وزير الصحة في الجزائر، عبد الرحمن بن بوزيد، أنّ النظام الصحي في البلاد يحتاج إلى مراجعة من أجل تصحيح بعض الأخطاء. وقال بن بوزيد خلال عرضه مشروع ميزانية قطاعه في إطار قانون موازنة العام 2021، أمام لجنة المالية والميزانية في البرلمان، أنّ «النظام الصحي في الجزائر أصبح بحاجة إلى مراجعة من أجل إحلال عدالة اجتماعية أكثر فعالية» و«مراجعة بعض الاختلالات والأخطاء»، لا سيما أنّ «عدد السكان ارتفع مقارنة بالسنوات الماضية، وارتفعت معه الطلبات الصحية». (وكالة الأنباء الجزائرية)

أكثر من 2,5 مليون متبرع بالأعضاء في الصين

ذكرت جمعية الصليب الأحمر الصينية أنّ عدد المتبرعين بالأعضاء المسجلين في الصين تجاوز 2,5 مليون. وأضافت الجمعية أنّ أكثر من 30 ألف متبرع أكملوا تبرعاتهم بعد الوفاة وأنقذوا حياة أكثر من 90 ألف شخص. وبدأت الصين في تجريب برنامج التبرع بالأعضاء في عام 2010. وأظهرت الإحصاءات الرسمية أنّ معدل التبرع بالأعضاء في البلاد ارتفع من 0,03 إلى 4,53 متبرعين لكلّ مليون شخص خلال العقد الماضي. وأشارت إلى أنّه من المتوقع أن يرتفع عدد المتبرعين المسجلين إلى أكثر من 3 ملايين بحلول 2024. (شينخوا)

(جان فرنسوا مونييه/ فرانس برس)

عِلم لِلسلام والتنمية

في العاشر من نوفمبر/ تشرين الثاني من كلّ عام، تحتفل الأمم المتحدة بـ«اليوم العالمي للعلم لصالح السلام والتنمية». في هذا اليوم، الذي يصادف غداً الثلاثاء، يجري تسليط الضوء على الدور الهام الذي يؤديه العلم في المجتمع، والحاجة إلى إشراك جمهور أوسع في المناقشات المتعلقة بالقضايا العلمية الجديدة، كذلك، يؤكد هذا اليوم على أهمية العلم في معيشتنا اليومية، أينما كنا حول العالم. ويهدف «اليوم العالمي للعلوم من أجل السلام والتنمية» من خلال ربط العلم على نحو أوثق بالمجتمع، إلى ضمان إطلاع السكان على التطورات في مجال العلم، كما يؤكد على الدور الذي يقوم به العلماء في توسيع فهمنا لكوكبنا، أو «بيتنا الكبير» وفي جعل مجتمعاتنا أكثر استدامة. هذا العام، يأتي اليوم العالمي في ظلّ جائحة كورونا التي فرضت أجندتها عليه، وجعلت موضوع الاحتفال وهو بعنوان «العلم مع المجتمع ولمنفعته» متصلاً بالتصدي للوباء العالمي. في الصورة مثلاً، عاملة طبية فرنسية تجمع عينات فحوص كورونا، بهدف مكافحته كما في مختبرات ومستشفيات كثيرة حول العالم تسعى للوقاية من الفيروس والسيطرة عليه والتوصل إلى دواء ولقاح له، مع ما في ذلك من إشارة إلى الارتباط الوثيق بين العلم والمجتمع، وهو ما سعت إليه راعية الاحتفال؛ منظمة الأمم المتحدة للعلم والثقافة (يونسكو) بالإضافة إلى تعزيز التعاون العلمي الدولي، وضمان تيسير الحصول على المياه، ودعم إعادة الإعمار الصديق للبيئة.
(العربي الجديد)

أفغان يعيشون هاجس السرقة والخطف

كابول ـ **صبغة الله صابر**

«أصبحت أعمال السرقة والخطف جزءاً لا يتجزأ من حياة سكان العاصمة الأفغانية، كابول. لا يمكننا الخروج بعد صلاة المغرب، حتى في أقسى الظروف، خوفاً من العصابات الإجرامية التي بات رجال الشرطة جزءاً أساسياً منها». هذا ما يقوله الأكاديمي والأستاذ الجامعي شكر الله مخلص لـ «العربي الجديد»، مشككاً في ادعاءات الحكومة المتكررة سابقاً حول ضبط العديد من هذه العصابات. ويُطالب الحكومة باتخاذ خطوات جادة كما فعلت مؤخراً، مرحباً ببعض خطوات الحكومة الأخيرة، لافتاً إلى تحسّن الوضع نسبياً بعدما تدخل النائب الأول للرئيس الأفغاني أمرالله صالح، وتحمّله مسؤولية أمن العاصمة. إلا أن حجم القضية أكبر والاهتمام بها ضروري للغاية، لأن سكان كابول يشعرون بالانزعاج، ولا سبيل أمامهم إلا الخروج إلى الشارع والتظاهر في حال استمر الوضع على ما هو عليه. وفرضت الحكومة الأفغانية إجراءات جديدة في العاصمة، منها نشر صور المطلوبين أمنياً، والمشتبه بضلوعهم في أعمال السرقة والخطف، ويفوق عددهم المائة شخص، علاوة على تكثيف عمل رجال الأمن في شوارع العاصمة. وجاء ذلك بعدما حمّل الرئيس الأفغاني أشرف غني نائبه الأول أمر الله صالح وهو رئيس الاستخبارات السابق، مسؤولية أمن العاصمة، الأمر الذي أثار ضجة على الساحة الأفغانية. في المقابل، تساءل كثيرون عن سبب بقاء وزير الداخلية مسعود أندرابي في منصبه إذا لم يكن قادراً على حماية العاصمة.

في هذا الإطار، يقول المحلل الأمني زبير أحمد عصمت، لـ «العربي الجديد»: «الأمر مؤسف للغاية، ويدل على عجز وزارة الداخلية عن حماية العاصمة، وعجز الرئيس عن إقالة وزير الداخلية، باعتبار أن الوزارة محسوبة على رئيس المجلس الأعلى للمصالحة عبد الله عبد الله، منافس الرئيس في الانتخابات. والجدل الذي نجم عن نتائج الانتخابات تمثل في توزيع المناصب السيادية بين غني وعبدالله.

وبعيداً عن هذا الجدل والتساؤلات بشأن أداء أندرابي والأجهزة المعنية بحماية العاصمة، يأمل سكان كابول بأن يحل الأمن وبالتالي الحد من أعمال السرقة والخطف التي باتت جزءاً من يومياتهم. في هذا الإطار، يقول زيار الله خان، أحد سكان منطقة تشهاراهي شهيد، التي تشهد أعمال سرقة يومية، لـ «العربي الجديد»: «لا يهمنا من يتحمل مسؤولية الأمن ويراقب الوضع الأمني في كابول. نريد فقط العيش في أمان واستقرار ونخرج من المنزل من دون خوف على هواتفنا ومالنا». كما يتحدث عن القلق الناجم عن جرائم الخطف التي تطاول الأطفال ورجال الأعمال والمواطنين بشكل عام. ففي معظم الأحيان، تعمد العصابات إلى قتل الرهينة في حال عدم دفع المال. ويروي خان قصة قريب له يعيش على مقربة من منزله. ويقول إنه كان عائداً من عمله في إحدى الشركات الخاصة حاملاً راتبه الشهري، فأوقفه سارق على مقربة من منزله ليسرق ماله وهاتفه تحت التهديد بالسلاح. وحين حاول المقاومة، طُعن في فخذه وضرب على رأسه، محملاً رجال الأمن المسؤولية، إذ يؤكد أن الكثير من رجال الأمن ضالعون في هذه الأعمال.

في المقابل، ينفي الناطق باسم وزارة الداخلية طارق آرين، في حديث لـ «العربي الجديد»، تهمة ضلوع رجال الأمن في أعمال السرقة، قائلاً إنه في حال ثبت تورط أي منهم، سيعاقب بحسب القوانين. ويشير إلى الوضع كان متدهوراً جداً. لكن في الأيام الأخيرة، ونتيجة الإجراءات التي اتخذتها الحكومة، يمكن القول إن الوضع تحسن إلى درجة كبيرة. سابقاً، كانت البلاد تسجل ما بين 60 إلى 80 جريمة سرقة يومياً. لكن بعد تطبيق الإجراءات الأخيرة، تقلص عدد الجرائم إلى أقل من عشرة، لافتاً إلى أن الإجراءات ما زالت مستمرة. ويشير آرين إلى أن وضع صور المطلوبين أمنياً ساهم في اعتقال بعضهم، مؤكداً أن الخطوة كانت مجدية جداً على الرغم من انتقاد مواطنين ومراقبين.

طالبان تتوعد العصابات

لم تبقَ حركة «طالبان» بعيدة عن أزمة زيادة أعداد الجرائم بأشكالها المختلفة، بل أبدت اهتمامها بما يحدث، ووزعت منشورات في عدد من مناطق كابول، وتوعدت اللصوص والعصابات الإجرامية بمعاقبة كلّ ضالع في أعمال السرقة والخطف. و«كان لتدخل طالبان أثر إيجابي» بحسب متحدث باسم وزارة الداخلية الأفغانية.

تحقيق

تحوّلت الاحباس في تونس إلى مصدر للخلاف على اسس مجتمعية وايديولوجية، بعدما كان نظام الوقف هذا قبل الاستقلال اداة للتضامن والتكافل، وهكذا بقيت عشرات الممتلكات مهملة من دون استغلال

أحباس تونس
منظومة أوقاف أسقطتها الخلافات

تونس ـ آدم يوسف

الحبس أو الوقف هو أن يهب شخص أو مجموعة أشخاص ملكية ما لفائدة الصالح العام، ويكون ذلك بصفة مؤقتة أو دائمة، على أن يستفاد مما تأتي به هذه الملكية من أموال أو فوائد أخرى من دون التفريط في الملكية نفسها. وهكذا، كانت الأوقاف في تونس تمثل حلاً مجتمعياً للفقراء والمحتاجين، لكنّ عدداً من القائمين عليها انحرفوا مع الزمن في استغلال مكاسبها لمصالحهم الشخصية.

يستوقفُ أشهر أحباس تونس، وهو «مستشفى العزيزة عثمانة»، زائري القصر الحكومي في القصبة ومحيطه، سواء المحليين، أو الزعماء الأجانب وكبار المسؤولين. يعرف التونسيون جميعاً قصة الأميرة المناضلة العزيزة عثمانة، التي كانت مولعة بعمل الخير والإحسان، والتي وقفت جزءاً من ممتلكاتها للتكفل بمصاريف مستشفى العاصمة الشهير الذي يقع في المبنى العظيم المجاور لمقر الحكومة، والمقابل لوزارة الدفاع وجامع الموحدين بالقصبة، منذ عام 1662، إذ شيد لمعالجة الفقراء. كذلك، يعرف المؤرخون أنّ نفقات جامع الزيتونة الأعظم الذي يقبع في كبد المدينة العتيقة كانت تُدفع من أحباس محال وأملاك وقفها أصحابها للتكفل بحاجيات هذا المعلم الديني والتاريخي.

وما زالت الدولة التونسية تسعى لتسوية وحلحلة أحباس عدة لحلّ مشكلة أراضٍ مملوكة للدولة، وآخرها ما يعرف بأراضي «السيالين والأحباس» التي تعطل تسوية أوضاعها. وأحالت وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية مشروع أمر تسوية الوضع العقاري للأراضي المعروفة بأراضي السيالين، بمحافظة صفاقس، والأحباس العامة على غرار حبس عزيزة عثمانة بمحافظة المهدية وغيرها من المحافظات، على رئاسة الحكومة لعرضه على مجلس الوزراء للمصادقة عليه والنشر. وهو ما سيؤدي إلى «تمليك آلاف المستغلين لهذه الأراضي الممتدة في مجملها على زهاء 190 ألف هكتار، ممن ينتظرون هذه التسوية منذ صدور القانون عدد 21 لسنة 1995 المتعلق بالأراضي الدولية الفلاحية، وسيتمكنون من الاستفادة منها على أكمل وجه لتثمينها وتحسين إنتاجها عبر النفاذ إلى التمويلات البنكية، كما يهدف هذا المشروع إلى تثمين العقارات المعرضة والمساهمة بها في الدورة الاقتصادية، خصوصاً دفع مسيرة التنمية بالجهات الداخلية».

في هذا الإطار، يعتبر وزير المالية الأسبق، والأستاذ الجامعي سليم بسباس، في حديث إلى «العربي الجديد» أنّ تجميد العقارات وأراضي الأحباس وعدم استغلالها، يمثل ضرراً مجتمعياً واقتصادياً كبيراً لتونس، داعياً إلى تحرير الأحباس وتسوية أوضاعها. يقول بسباس إنّ من بين الحلول إحياء منظومة الأوقاف في تونس من خلال قانون ينظم هذه المنظومة، والمقابل لوزارة الدفاع وجامع المعطلة بسبب مشاكل قانونية. ويلفت إلى أنّ المطلوب عدم الخوف من نظام الأوقاف لأسباب دينية وإيديولوجية، لأنّ منظومة الأوقاف ستعود بالمنفعة على جميع مكونات المجتمع التونسي نظراً لبعدها التكافلي والمجتمعي، مشدداً على أنّ المجتمع التونسي، على مرّ العصور، يتعايش بفضل التكافل والتضامن، وهما من صميم أهداف منظومة الأوقاف. ويلفت إلى أنّ إلغاء نظام الأحباس الفردية والمشتركة وحلّها ثم دمجها الذي جرى وفق القانون، منذ سنة 1957، كان قراراً سياسياً حينها، لكنّ العديد من العقارات والأراضي والممتلكات ما زالت إلى اليوم غير مستغلة، مشيراً إلى أنّ تسوية أوضاعها واستغلالها يعود إلى وزارة أملاك الدولة التي يجب أن تضاعف الجهود في هذا المجال. ويقول الوزير السابق إنّه يتفهم التخوّف من الانحرافات المجتمعية التي وقعت سابقاً في «عصور الانحطاط» حين كان الذكر مهيمناً مهمشاً المرأة والإشقاء الصغار من خلال استغلال هذه المنظومة للاستحواذ على الممتلكات. لكن، وجب التمييز بين منظومة الأحباس التي جرى إلغاؤها، وبإلغائها تسببت في بعض المشاكل العقارية، والمنظومة الجديدة التي ندعو إلى تبنيها وهي منظومة «مختلفة»، إذ وجب تطمين الرأي العام أنّ منظومة الأوقاف المطروحة هي منظومة متماسكة تحيي البعد الاجتماعي للدين، ولديها دور مهم في تعزيز النهج التنموي الاقتصادي الاجتماعي، فصحيح أنّ هناك بعداً دينياً في هذه المنظومة لكنه قائم على البعد التكافلي والتضامني، بحسب بسباس.

يضيف بسباس أنّ توجه البلاد اليوم يقوم على اعتبار أنّ البعد الاجتماعي ليس حكراً على الدولة بل يجب الانفتاح على المجتمع المدني والأهلي لمعاضدة هذه الجهود من خلال مؤسسات عدة، وجرت المصادقة على القانون الخاص بالاقتصاد الاجتماعي التضامني. ويشدد بسباس على أنّ مؤسسات الوقف يمكن أن تلعب دوراً مهماً في المجتمع شأن مؤسسة الزكاة ذات البعد الديني. وهناك من يعيب على الدين الانكماش، باقتصاره على أغراضه التعبدية البحتة، لكنّه بإحياء المؤسسات ذات البعد الديني يمكن أن يرفع التهميش والفقر والظلم المجتمعي. ويشير إلى أنّه «بغض الطرف عن الجانب الديني، هناك مؤسسات مرافدة للوقف على غرار مؤسسات خيرية معترف بها في القانون تحمل عادة اسم مؤسسها من شخصيات وطنية وثقافية ومجتمعية، وهناك مؤسسات عدة في أوروبا وفي أميركا، أسسها أثرياء وجعلوا أموالها وقفاً على أغراض خيرية وذات طابع غير ربحي، لكنّ المنظومة القانونية التونسية العلمانية والوضعية غضت الطرف عن المؤسسات القائمة في دول علمانية عدة استلهمنا منها قوانيننا الوضعية». ويتساءل عن الضرر الذي سيمس الحداثة أو المجتمع إن تمّ وقف أموال أو ممتلكات مثلاً لتمويل الاهتمام بالمدارس من قبيل إمدادها بالماء الصالح للشرب.

وتعيد دراسة منشورة للمديرة الجهوية للملكية العقارية التابعة لوزارة أملاك الدولة، دليلة بن سمية، سبب إلغاء الأحباس في تونس إلى «الانحراف بالدور الحقيقي للأوقاف المبني أساساً على مساعدة الفقراء والمساكين والمحتاجين، وكان لزاماً على المشرّع أن يتدخل لإلغاء كلّ تحبيس عام أو لفائدة إحدى الزوايا، وذلك بموجب الأمر المؤرخ في 1956 حين أدمجت الأحباس العامة بملك الدولة والتي تناهز قرابة 30,000 عقار». وتضيف أنّه تم في مرحلة ثانية إصدار الأمر المؤرخ في 18 يوليو/ تموز1957 الذي منح بمقتضاه التحبيس بنوعيه الخاص والمشترك وإرجاع أوقافه ملكاً لمستحقيها، وتأسست للغرض لجان جهوية لتصفية الأحباس المذكورة والتي ما زالت إلى يومنا هذا تقوم بحلّ هذه الأوقاف وتوزيعها بين مستحقيها نظراً للصعوبات القانونية والعملية التي اعترضت هذه اللجان باعتبار أنّ أغلب العقارات المحبسة هي عقارات مسجلة أصابها داء جمود الرسوم العقارية وبقيت خارج المخططات التنموية للدولة، فضلاً عن حرمان أصحابها من الانتفاع بخيراتها واستغلالها في تأسيس المشاريع التنموية الفلاحية أو السكنية أو السياحية أو الصناعية. وبالرغم من تدخل المشرع، فإنّ هذه الرسوم شكلت وما زالت أكبر العوائق للتنمية باعتبارها خارج الدورة الاقتصادية فضلاً عن كون إعادة إحياء قانون الأوقاف الآن وفي هذا الوقت بالذات يطرح العديد من التساؤلات والدهشة، إذ إنّنا الى الآن وبعد أكثر من نصف قرن على إلغاء نظام الأحباس ما زلنا نعاني من الكوارث الاجتماعية والاقتصادية التي تسبب فيها هذا النظام.

من جهته، يعبر الباحث في العلوم الإسلامية، سليم ابن الشيخ، لـ«العربي الجديد» عن أسفه لإلغاء منظومة الأوقاف لما لها من دور اجتماعي وتنموي وعلمي واقتصادي قائلاً إنّ «سبب حلّ هذه المنظومة سنة 1957 كان سوء الإدارة وضعف الحوكمة في جمعية الأوقاف»، مؤكداً أنّه سبب غير وجيه لحلّ منظومة خيرية بهذه الأهمية، بالنظر خصوصاً إلى التجارب المقارنة في دول إسلامية وحتى علمانية عدة. ويتأسّف الباحث لربط الأوقاف بمغالطات وأحكام مسبقة من قبيل العودة بالبلاد إلى القديم الذي تجاوزه الزمن، بل يجب أن ينظر للوقف كمؤسسة يمكن أن تدفع الاقتصاد والتنمية والتضامن وتشجيع الشباب وليس لرعاية دور العبادة فقط.

ويشير ابن الشيخ إلى أنّ تونس تسجل خسارة كبيرة بسبب التخلي عن منظومتي الزكاة والأوقاف، لأنّ المؤسسة الوقفية هي مؤسسة اجتماعية وتربوية واقتصادية وثقافية، فالدولة غير قادرة على الإنفاق على مؤسسات عدة لا ربح لها ولا ربح على غرار مؤسسات التعليم ودور العبادة والمؤسسات الاجتماعية. وحول الجدل السياسي والإيديولوجي الذي يرافق منظومة الأوقاف، يؤكد الباحث أنّه «ينقص اليوم إطلاق حوار مجتمعي للتعريف بمنظومة الأوقاف والتأسيس لمناصرة داخل المجتمع للوقف» لافتاً إلى أنّه يجب على الناس أن يفكروا خارج الجانب السياسي والإيديولوجي لأنّه كلما دخلت السياسة على أمر عملت على إفساده».

ويعارض خبراء وقيادات في أحزاب سياسية يسارية وحداثية، فكرة إحياء منظومة الأحباس في تونس، لاعتبار ذلك يمس من مدنية الدولة.

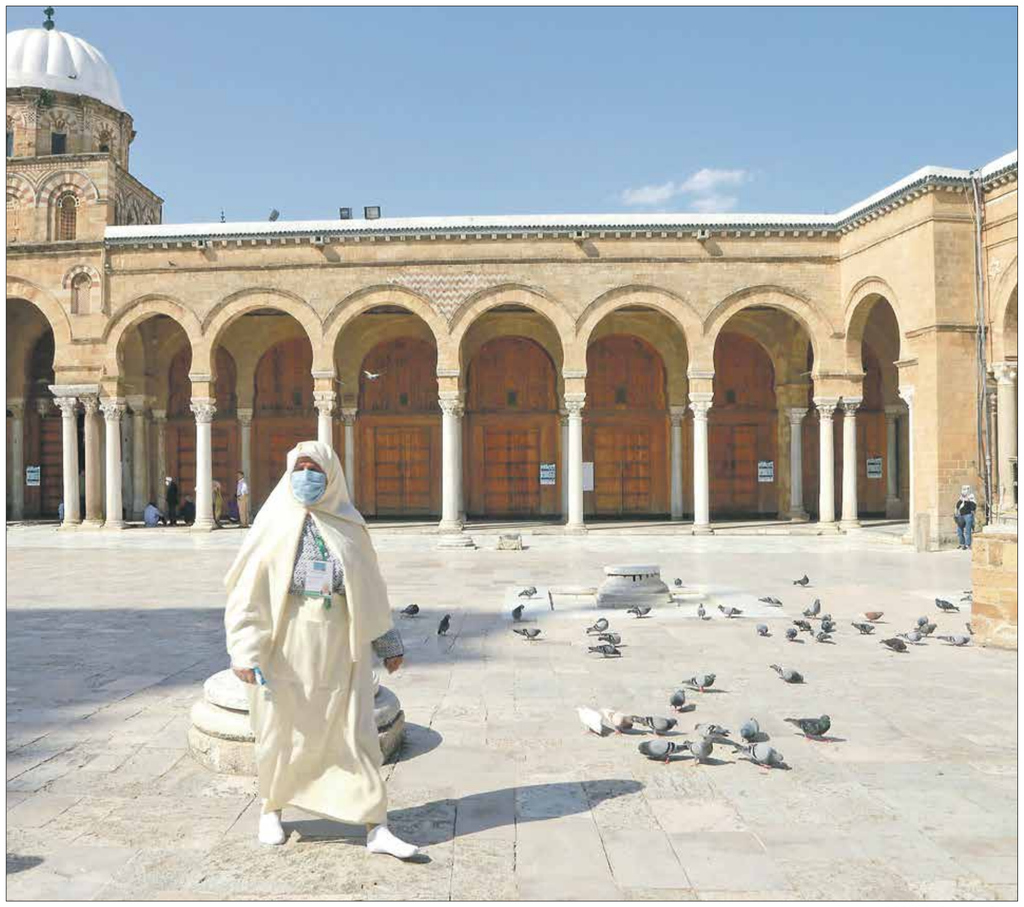
نفقات جامع الزيتونة كانت تأتي من أموال الوقف (أنيس مللي/ فرانس برس)

يجب أن ينظر للوقف كمؤسسة يمكن أن تدفع الاقتصاد والتنمية

يعارض البعض إحياء الأحباس، باعتباره «يمس من مدنية الدولة»

190,000
هكتار هي مساحة اراضي الوقف، او ما يعرف بالاحباس، في تونس، التي تنتظر التسوية منذ عام 1995.

انتخابات الأردن: لا تفاؤل بخروقات نسائية

تجرى الانتخابات البرلمانية الاردنية، في وقت تبدو فيه حظوظ النساء في تحقيق خروقات، باستثناء المقاعد التي تفرضها الكوتا، ضعيفة وسط مجتمع ذكوري

عمّان ـ انور الزيادات

ما زال دور المرأة الأردنية هامشياً في مجلس النواب، وسط مجتمع ذكوري، وإن كان موقعها في الحياة السياسية قد شهد تحسناً خلال السنوات الاخيرة. وحصلت الأردنيات على الحق في الانتخاب والترشح عام 1974. لكن نتيجة تجميد الحياة البرلمانية، لم تتح لهن فرصة المشاركة الفعلية إلا عام 1984، وذلك في الانتخابات التكميلية لشغور عدد من المقاعد بسبب الوفاة، وكانت مشاركتهن آنذاك كناخبات لعدم ترشح أي امرأة لإشغال أي من المقاعد. وحصدت النساء خلال الفترة ما بين 1974 و2016، 65 مقعداً من أصل 780 مقعداً في مجلس النواب الأردني (الحادي عشر حتى الثامن عشر) وبنسبة بلغت 8,3 في المائة.

وشهدت انتخابات مجلس النواب الأردني عام 1989، الانطلاقة الحقيقية لمشاركة النساء انتخاباً وترشيحاً. وترشحت 12 امرأة من دون أن تفز أي منهن في تلك الانتخابات، في وقت بلغ عدد المرشحات في الانتخابات النيابية لعام 1993 ثلاث مرشحات من أصل 534. وفازت إحداهن لتكون المرأة الأردنية الأولى التي تدخل البرلمان، وهي توجان فيصل.

وحول مشاركة المرأة في الانتخابات الحالية، غداً الثلاثاء، تقول الأمينة العامة لحزب «أردن أقوى»، النائبة السابقة في مجلس النواب والمرشحة للمجلس المقبل، رلى الفرا، لـ «العربي الجديد»، إن هذه الانتخابات تأتي هذا العام وسط ظروف سيئة جداً؛ فالناس يعانون اقتصادياً، ولديهم مطالب معيشية لا يمكن أن يلبيها إلا الأغنياء، وأي مرشح سياسي فرصته تتضاءل في مواجهة الفقر المدقع الذي يعاني منه المواطنون. فهم يريدون مساعدات».

وتلفت إلى أن الوضع الاقتصادي البائس سيفرض نفسه على هذه الانتخابات. كذلك، ترى أن «الوضع الاقتصادي يفرض نفسه على المرأة. وبشكل عام، فإن النساء المرشحات لا يملكن المال، باستثناء قلة في قطاع الأعمال». وتوضح أن عالم المال والأعمال في بلادنا يسيطر عليه الرجال، ما يضع النساء في خانة عدم الأفضلية. وتقول إن الإغلاق الذي فرضه تفشي كورونا، والشروط التعجيزية التي وضعتها الحكومة والهيئة تجعل لقاء المواطنين أمراً صعباً. وعلى المرشح التنقل من بيت إلى بيت للقاء الناخبين. وعادة ما تكون الأعداد قليلة بسبب مساحات البيوت الضيقة والخوف من احتمال الإصابة بالفيروس والحرص على الالتزام بالقرارات الحكومية، ما يجعل العوائق مضاعفة أمام المرشحات.

وتقول الفرا إن المرأة في مجتمع مثل مجتمعنا تضطر إلى العمل مع مجموعات نسائية، والرجال مع رجال آخرين. وتلفت إلى أن «المواطنين يخشون كورونا. وعندما تحاول الوصول إليهم، فإن كثيرين يعتذرون خوفاً من المرض. في هذا الإطار، تجرى الانتخابات وسط أجواء من الهلع والخوف والفقر».

من جهتها، تقول النائبة السابقة والمرشحة للانتخابات المقبلة، علياً أبو هليل، في حديث لـ «العربي الجديد»، إن تشكيل القوائم تتحكم به العشائرية والمناطقية، وقاعدة المرشح، من دون أن يكون هناك برنامج واحد على الأغلب، بل تجمعهم مصلحة واحدة واعتبارات أخرى. وتوضح: «عند تشكيل القوائم في كثير من الأحيان، ينظر الرجال في الكتلة إلى انضمام المرأة إلى القائمة كتعبئة فراغ»، داعية إلى النظر إلى قدرات المرأة، ودورها في إقناع الناس بمشروعها وأفكارها، للحصول على أصواتهم من خلال البرامج وما قدمته سابقاً.

وترى أبو هليل أن الكوتا فكرة جيدة، وتمييز إيجابي تجاه المرأة؛ فالمرأة تستطيع الوصول إلى مقاعد مجلس النواب بشكل مباشر عبر التنافس، أو عبر الكوتا، مشيرة إلى أن المرأة استطاعت في الانتخابات السابقة الفوز بخمسة مقاعد عبر التنافس. كذلك، تلفت إلى أن المجتمع الأردني مجتمع ذكوري، وهذا يفرض تحديات وصعوبات مضاعفة على المرأة في العملية الانتخابية. وفي الإطار نفسه، تعزو أبو هليل عدم وصول النساء إلى البرلمان إلى المعوقات الشخصية، منها عدم القدرة المادية، موضحة أن النساء لا يملكن الأموال الكافية كما الرجال للإنفاق على الحملات الانتخابية، وما يرافقها من مصاريف.

وتقول إن العامل الأساسي في تعظيم دور المرأة هو التمكين الاقتصادي، الذي ينعكس على كافة مجالات ونشاطات النساء المرأة التي تعاني من الفقر والعوز مقيدة ولا تستطيع الانخراط بالشأن العام. تضيف أن الثقافة الذكورية تعد أيضاً إحدى أهم معوقات المجتمع، إذ إن المجتمع الذي تغلب عليه العشائرية يقدّم المرشح الذكر على المرشحة المرأة.

حصلت الأردنيات على الحق في الانتخاب والترشح عام 1974 (صلاح ملكاوي/ Getty)

ناشطات لكن مغيبات (خليل مزرعاوي/ فرانس برس)

«لكِ سيدتي»... مشروع لدعم النساء في مخيّم عين الحلوة

تسعى جمعيات إلى دعم وتمكين النساء اقتصادياً، في ظل الوضع المعيشي الصعب في لبنان. في هذا الإطار، اختارت إحدى الجمعيات تدريب فلسطينيات ولبنانيات في مخيم عين الحلوة على الأعمال اليدوية والمهارات الحياتية

خلال مشاركتهن
في الدورة (العربي الجديد)

صيدا ـ انتصار الدنان

«لكِ سيدتي»... ورشة عمل يدوية تهدف إلى تمكين النساء، أطلقتها جمعية التكافل الاجتماعي الخيرية في مخيم عين الحلوة للاجئين الفلسطينيين في مدينة صيدا (جنوب لبنان). تقول مديرة المشروع جمال كليب المقيمة في المخيم، والمتخصصة في علم الاجتماع، إنّ «ورشة العمل هذه تأتي في إطار مشاريع عدة داعمة للمرأة والمموّلة من جمعية أحلام لاجئ».

ويستهدف هذا المشروع 25 امرأة ما بين 20 و35 عاماً ويستمر ثلاثة أشهر، وقد تم تدريب النساء على الأعمال اليدوية والحرفية، بالإضافة إلى المهارات الحياتية وكيفية تعزيز دور المرأة في المجتمع والمشاكل التي تواجهها، في ظل الأوضاع المعيشية والاقتصادية والصحية الصعبة وكيفية إدارة الوقت، والمهارات الإدارية والإدراكية والاجتماعية والعمل ضمن المجموعة. وفي التفاصيل، تدربت المشاركات على كيفية مقاومة الضغوط وتقدير الذات واتخاذ القرارات وحل المشاكل والإصغاء والتواصل وقبول الآخر والتفاوض والتخطيط والقيادة. بالإضافة إلى ما سبق، تعلّمن فن المكرمية، وهو حبك الخيوط والحبال بطريقة فنية لتتحول إلى شكل جميل يعتمد على تشابك أطراف حبل أو خيط بقصد ربط أو تعليق شيء. وتستخدم المكرمية في الستائر والحقائب والقلائد والأحذية وتزيين الطاولات والأغطية والفخار وغيرها. وسيُنظّم معرض نهاية الدورة لبيع تلك المنتجات اليدوية».

وتقول كليب: «في ظل تفشي فيروس كورونا والظروف الاقتصادية الصعبة، قرّرنا العمل على تمكين النساء اقتصادياً من خلال تعليمهن مهنة، وقد حددنا الأعمار سلفاً، وسمحنا فقط لاثنتين تجاوزتا الـ 35 من العمر بالالتحاق بالدورة». وتشير إلى أن هذا المشروع يستهدف نساء فلسطينيات ولبنانيات «سنعمل على تسويق منتجات النساء من خلال وسائل التواصل الاجتماعي التابعة للجمعية».

سنعمل على تسويق منتجات النساء من خلال وسائل التواصل

تدربت النساء على الأعمال اليدوية والحرفية والمهارات الحياتية

تزيين بالخيش

تحدثت «العربي الجديد» إلى المتدربتين الوحيدتين اللتين تجاوزتا الخامسة والثلاثين. تقول مزين محمد، وهي إحدى المتدرّبات الفلسطينيات، وتقيم في مخيم عين الحلوة، وتبلغ من العمر 44 عاماً، والتي اضطرت إلى ترك المدرسة وهي في الثامنة من عمرها: «لم يكن أهلنا يهتمون بنا. تعلمت بعض المهن كالتزيين النسائي والخياطة، وأنجبت خمسة أولاد. ابنتي الكبرى أنهت دراستها الجامعية ولم تجد عملاً. وفي الوقت الحالي، تعطي دروساً خصوصية للتلاميذ وتؤمّن مصروف البيت بعدما تراجع عمل زوجي في الأدوات الصحية نتيجة لتفشي كورونا وارتفاع سعر صرف الدولار. ونتيجة لهذه الظروف الصعبة، كنت أبحث عن عمل لأساعد في تأمين مصروف البيت، وعرفت ابنتي بالدورة عبر وسائل التواصل الاجتماعي وأبلغتني، فقررت الالتحاق بها». تضيف: «شعرت بأنّ شيئاً ما في داخلي تغير، وتزيين الصواني وشراشف الطاولات وغيرها. وعند انتهاء الدورة، ستعمل الجمعية على إقامة معرض لبيع منتجاتنا، ما يعود علينا بفائدة مادية. ومن خلال هذه الدورة، سأتمكن من المساهمة في تحسين وضعنا المعيشي في البيت».

لم أمسك إبرة يوماً

أما أماني سلام، وهي فلسطينية من لاجئي مخيم اليرموك في سورية، وتقيم حالياً في مخيم عين الحلوة مع عائلتها وأولادها، وتبلغ من العمر ستة وثلاثين عاماً، فتتولى تربية أولادها الأربعة بعدما اختفى زوجها قبل أربع سنوات من دون أن تعرف عنه شيئاً حتى الآن. تقول: «بعد اختفاء زوجي وقد كانت بيننا مشاكل، صرت مسؤولة عن تربية أولادي وتأمين احتياجاتهم وحدي، ولم يكن لدي إلا ما كانت تقدمه لي وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا). عملت في مجالات عدة حتى أؤمن مصاريف أولادي الأربعة، منها جمعية الهلال الأحمر في المخيم، ومعمل للتعقيم. واليوم، التحقت بدورة لك سيدتي أملاً في تحسين وضعي الاقتصادي».

تتابع سلام: «لم أمسك إبرة يوماً، ولا أعرف فنّ التطريز، لكنني قررت تعلّم هذا الفن عسى أن يعود عليّ بمردود اقتصادي ومعنوي». وتقول: «بدأنا نتعلم التطريز على الخيش، وقد تجمعت كثيراً للفكرة، خصوصاً أننا نتعلّم تزيين الصواني وغيرها. وأفكّر في بدء مشروع خاص بعد الانتهاء من الدورة لإعالة أولادي الذين ما زالوا في المدرسة». تختم حديثها قائلة: «بالإضافة إلى هذه الدورة، التحقت بدورة تتعلق بالصعوبات التعليمية واللغة الإنكليزية والمهارات الحياتية».